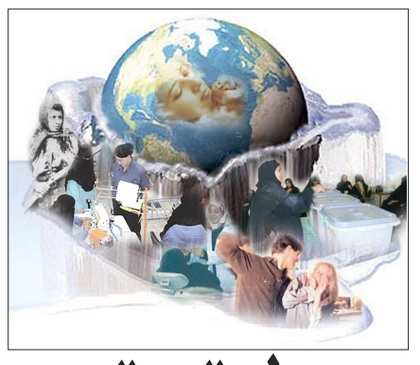

شقائق

مركز نقم بأمانة العاصمة يؤهل عشرة آلاف امرأة في إطار برامج التخفيف من الفقر

صنعاء /سبأ/متابعات:
تنظر الدولة إلى جهود منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشعبية في تنفيذ استراتيجياتها خاصة المتعلقة بمكافحة الفقر وادماج المرأة في التنمية، كشريك أساسي ومكمل للدور الحكومي.
ويعتبر مركز نقم لتدريب وتأهيل المرأة الذي أنشئ عام 1997م من اوائل المراكز العاملة في مكافحة الفقر بين النساء وتخفيف انثوية الفقر خاصة في منطقة نقم بأمانة العاصمة التي تتميز بالاحياء الشعبية وتعتبر جيوبا للفقر.
وتقول نائبة مدير المركز سماح الدغيش لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ ان المركز درب على مدى عقد من الزمن نحو (10)ألاف و(183) امراة، في مجالات الخياطة والتطريز والتجميل والمهارات الحياتية والاشغال اليدوية ورياض الأطفال والحاسوب إلى جانب محو الأمية.
ولفتت الى ان المركز يمنح حاليا شهادة الدبلوم بعد الثانوية في مجال الخياطة والتفصيل وفن التجميل ويعتبر أول مركز اهلي يمنح هذه الشهادة ، حيث تمكن منذ 2003م من تخريج خمس دفع في هذا المجال بالتعاون مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني،بالاستعانة أولا بكادر عربي متخصص من تونس والجزائر، ثم أبتعاث أوائل الخريجات للدراسة في دولة الجزائر الشقيقة حتى أصبح المركز حاليا مكتفيا بالكوادر الوطنية.

ونوهت بتخريج المركز الدفعة الأولى هذا العام في تخصص رياض الأطفال وهو الأول من نوعه في اليمن حيث تحمل المتخرجات دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة، يؤهلهن على لتعليم و تدريب مربيات الأطفال.
وتوقعت دغيش أن يشهد العام الجاري افتتاح برنامج دبلوم تقني في مجال الحاسوب لمدة سنتين بعد الثانوية ويأتي هذا استجابة للإقبال الذي لمسته إدارة المركز على دراسة الحاسوب في الدورات القصيرة.. الى جانب تطوير الدراسة في قسم الاقتصاد المنزلي وصناعة الأغذية من نظام الدورات القصيرة إلى نظام الدبلوم.
هذه الحرف والمهارات التي تزود بها النساء من اجل تحسين مستواهن المعيشي تقول سماح دغيش ان 21 مدرسة حكومية هذا العام استفادت من الكوادر المتخرجة من المركز خاصة في مجالات الحاسوب والخياطة والتطرير ورياض الأطفال إلى جانب عدد من المدارس الاهلية.. لافتة الى إن المركز قام بالتنسيق مع الخدمة المدنية لاستيعاب خريجات المركز حاملات الدبلوم في الدرجات الوظيفية المعتمدة.
وأشادت دغيش بالدعم المقدم من وزارتي التعليم الفني والتدريب المهني والخدمة المدنية للمركز الى جانب الدعم المقدم من الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية نقم الاجتماعية البيئية، للتغلب على الصعوبات والمعوقات التي واجهت المركز منذ إنشائه خاصة ما يتعلق بالمقر والمبنى.

زواج اليمنيات القاصرات ظاهرة سلبية تبحث عن حل

انتشار ظاهرة زواج الأطفال في اليمن بين الإناث أكثر من الذكور !!

قانون الأحوال الشخصية اليمني ينص على أن « عقد ولي الصغيرة بها صحيح » .. فمتى يتم تعديله ؟؟

صنعاء/14أكتوبر/متابعات:
تحكي الناشطة اليمنية أمل الباشا رئيسة منتدى الشقائق لحقوق الإنسان إن أهلها زوجوها وهي في السابعة! وتتذكر: "كنت ألعب في الحي، فجاء والدي واخبرني أنني صرت متزوجة". وتوضح أن عقد زواجها تم آنذاك، ولكن الدخلة تم تأجيلها بناء على اتفاق بين أبيها ووالد العريس.
وتسرد لإذاعة هولندا العالمية "كنت عندما اسمع انه جاء إلى منزلنا أو يمشي في الشارع أهرب واختبئ تحت السرير وتصيبني حالة من الرعب. وعندما ألعب في الشارع يقولون لي أنت متزوجة ويجب أن تتركي اللعب" وقد شاء قدرُ طيب أن يتم فسخ عقد الزواج قبل الدخلة بسبب مشاكل نشأت بين العائلتين.

"أنا فرحانة بطلاقي". من يصدق أن هذه الجملة قالتها طفلة في الثامنة من عمرها؟ إنها الطفلة اليمنية نجود، قالتها للصحفيين عقب أن قرر قاضي المحكمة بصنعاء في ابريل الماضي طلاقها من زوجها الذي يكبرها بعشرين عاما بعد زواج استمر لأكثر من شهرين.
هذه القصة ذاع صيتها لان بطلتها نجود سجلت سابقة في تاريخ المجتمع اليمني عندما هربت من منزل "زوجها" والتجأت للمحكمة تطلب الطلاق، وحكت هناك إن أباها زوجها دون رضاها، وأن زوجها ظل يطاردها من غرفة إلي غرفة وهي تستغيث دون أن يمنعه صراخها من أخذها عنوة لفراشه.
ويبدو أن رواج قصة "نجود" هو الذي دفع طفلة اصغر منها هي أروى عبده ذات السبع سنوات للجوء إلى الشرطة لمنحها حق الطلاق من زوجها.
وغير نجود وأروى هناك أعداد كبيرة في اليمن من الأطفال والقُصر هم أزواج وأمهات، أو آباء، وأرباب منازل. حيث ظل زواج القصر ظاهرة غاية في العادية، بل هي تقليد محمود عند الكثيرين.

القوانين الدولية والمحلية

حسب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، فان الطفل هو «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه». ويبدو واضحا أن الجزء الأخير من هذه المادة يفتح ثغرة لعدم اعتماد سن الثامنة عشرة في عديد من الدول. ويقتبس قانون حقوق الطفل اليمني هذه المادة فيعّرف الطفل بأنه «كل إنسان لم يتجاوز ثماني عشرة سنة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك».
ويعطي قانون الأحوال الشخصية اليمني ولي الأمر حق تزويج الطفلة، وينص على أن «عقد ولي الصغيرة بها صحيح ولا يمكن المعقود له من الدخول بها ولا تزف إليه إلا بعد أن تكون صالحة للوطء ولو تجاوز عمرها خمس عشرة سنه ولا يصح العقد للصغير إلا لثبوت مصلحة». ولكن هذا القانون لم يوضح متى وكيف تكون الصغيرة «صالحة للوطء»، ولا كيفية ثبوت المصلحة.

انتشار الظاهرة

تنتشر ظاهرة زواج الأطفال في اليمن بين الإناث أكثر من انتشارها بين الأولاد. ويتفق الكثيرون على أن هذه الظاهرة هي الآن أقل انتشارا مما سبق. ومع ذلك فان الأرقام المرصودة حديثا تبين أن المشكلة مازالت مستمرة وراسخة خاصة في الأرياف.
وغالبا ما يتخذ قرار الزواج الآباء وكبار السن، وهم الذين يحددون الزوجة للابن والزوج للبنت دون أعطاء طرفي الزواج، وخاصة البنت، حق الاعتراض أو الاختيار.
يوضح تقرير حديث صادر عن مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء أن نحو 52% من الفتيات اليمنيات تزوجن دون سن الخامسة عشرة خلال العامين الأخيرين، مقابل 7 % من الذكور. وتصل نسبة حالات زواج الطفلات إلى 65 % من حالات الزواج، منها 70 % في المناطق الريفية. وفي حالات لا يتجاوز عمر الطفلة المتزوجة الثماني أو العشر سنوات.
وكشف التقرير عن فجوة عُمرية كبيرة بين الزوجين، تصل في بعض الأحيان إلى حالات يكبر فيها الزوج زوجته بـ 56 سنة.. وأوضح أن الأغلبية ممن تم استطلاع أرائهم في الفئة العمرية أقل من 18 سنه رأت أن سن الزواج الأنسب للفتاه هو بين 15 إلى 16 سنه، وللفتيان بعد حصولهم على العمل أو توفير المهر .

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل :

الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك

أسباب المشكلة

تتضافر عدة أسباب وعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية للوقوف خلف ظاهر زواج الأطفال في اليمن؛ من أهمها القيم الاجتماعية التي تنظر إلى الزواج المبكر باعتباره صيانة من الانحراف. حيث يعتقد الكثير من أولياء الأمور أن زواج البنت وهي صغيرة ضمان للحفاظ على شرفها وشرف العائلة، وان زواج الصبيان بعد بلوغهم مباشرة يحميهم من الانحراف وممارسة «الفاحشة». كما يلعب الفقر دورا رئيسيا في انتشار الظاهرة. فهو يجبر الكثير من الأسر على تزويج بناتها مبكرا للتخفيف من العبء المالي الذي يفرضه وجودهن مع أسرة الأب.
تحدثنا الدكتورة حسنية القادري رئيسة مركز دراسات النوع الاجتماعي أن الدراسات العلمية أثبتت أن المشكلة الأساسية تكمن في «ثقافة الخوف» على البنت وحمايتها وتوفير الأمان لها لأنها تتحمل مسؤولية شرف الأسرة».
ويقول وليد البشير مدير مكتب المنظمة السويدية لرعاية الأطفال في صنعاء إن واحدا من أسباب ظاهرة زواج الأطفال في اليمن هو أن القوانين اليمنية لا تحدد سنا للزواج؛ مشيرا إلى أن قانون الأحوال الشخصية اليمني لعام 1992م كان يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بخمس عشرة سنة، لكن وبموجب تعديل حدث في 1998م تم سحب المادة التي تحدد تلك السن. ومن ثم لم يعد في القانون ما يمنع زواج الأطفال.
ويضيف البشير: «إن اليمن تعاني من مشكلة أخرى تتمثل في تضارب القوانين النافذة في تحديد سن الطفولة. وفي بعض الأحيان يُعتبر أن سن البلوغ هو سن الرشد، الأمر الذي يترتب عليه تمييز قانوني بشأن التعامل مع الأطفال في نفس السن، لأن سن البلوغ ليست واحدة بين البنّات والأولاد، وهي تتفاوت من شخص لأخر».
وتطالب العديد من منظمات المجتمع المدني بتعديل قانون الأحوال الشخصية النافذ بحيث يحدد سن 18 عاما كحد ادني للزواج. لكن هذه المطالبة تصطدم برفض بعض أعضاء مجلس النواب وعدد مقدر من رجال الدين في المجتمع.
ويقول كثير من المدافعين عن زواج الصغار أن الإسلام لم يحدد سنا للزواج بل حث على الزواج المبكر. ويتساءل الداعية الدكتور مازن مطبقاتي «ماذا يفعل الشباب بغرائزه وشهواته» إذا تأخر سن زواجهم إلى ما بعد تخرجهم من الجامعة. ويتحدث إسلاميون عن أضرار كبيرة لتأخر الزواج «في عصر شهد ثورة جنسية عن طريق الأطباق الفضائية والإنترنت بما تحويه هذه الوسائل من ثقافة جنسية غير منضبطة وبصورة متاحة للجميع».
لكن وبالمقابل فان هناك رجال دين يعارضون زواج الأطفال. وهنا يرى الدكتور مرتضى المحطوري «أن زواج الصغيرة دون رضاها وإدراكها باطل».
من جانبه أوضح الدكتور حسن الأهدل أستاذ الفقه وأصوله بكلية الشريعة بجامعة صنعاء أن المذاهب السنية الأربعة أجمعت على عدم جواز إجبار الصغيرة على الزواج إلا لمصلحة. وقال انه لا يجوز تزويج الفتاة إلا بعد أن تكون عاقلة وبالغة برضاها واختيارها». ووصف زواج الصغيرة بأنه «كارثة».

أضرار الظاهرة

يؤكد تقرير مركز دراسات النوع الاجتماعي أن الفتيات اليمنيات يُحرمن من حقوقهن كأطفال ومن طفولتهن. وان تحضير الطفلات للأمومة في سن مبكرة يخلق شعوراً مفاده أن الزواج هو الهدف الرئيسي للفتيات. ويوضح أن هناك علاقة قوية بين الزواج المبكر وارتفاع نسبة العنف المنزلي ضد الفتيات. بالإضافة إلى ارتفاع عدد حالات الطلاق بين الأزواج الصغار.
ومن المؤكد أن الزواج المبكر يؤثر بشكل سلبي على جهود التنمية. وترى الدكتورة حسنية القادري أن هذا النوع من الزواج هو السبب الرئيسي في انعدام التعليم بين الفتيات أو قطعه في سن مبكرة، وغياب برامج تمكين المرأة. وهذا يشرح وصول نسبة الأمية بين النساء في اليمن إلى أكثر من 70 %.
وتوصلت ورشة عمل نظمتها اللجنة الوطنية (اليمنية) للمرأة إلى أن زواج الصغيرات يؤدي إلى تحول المرأة إلى إنسان ضعيف جسدياً وسيكولوجياً وثقافياً واجتماعياً ومعرفياً، ومن ثم فهو يجعلها عرضة لكافة إشكال العنف، ويُعد انتهاكاً لحق الطفلة في النمو والتطور وغير ذلك من حقوقها الإنسانية.
ويُعد زواج الأطفال في اليمن أحد أهم أسباب اتساع مشكلة الفقر، وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة. ويساهم بالدور الأكبر في ارتفاع معدل النمو السكاني في اليمن الذي يسجل نسبة 3.5% وهو من أعلى المعدلات السكانية في العالم.
وأتضح أن الظروف التي تواجهها الفتيات والأمهات الصغيرات جعلت ترتيب اليمن يأتي في نهاية قائمة مؤشر الأمومة لعام 2007، حيث جاءت في المرتبة 31 من بين 33 دولة من أقل الدول نمواً.
تكشف الدكتورة أمل محمد احمد أخصائية أمراض النساء والولادة أنها تتابع الآن حالة طفلة حامل وهي في الثالثة عشرة من عمرها. وتبين أن الجنين وبعد أن دخل الآن في شهره الثامن لم يعد قادراً على الحركة الطبيعية في بطن الأم بسبب ضيق الحوض. وتوضح انه وفي هذه الحالة، التي تتكرر كثيرا عند الأمهات الصغيرات، يتم غالبا اللجوء إلى الولادة القيصرية.
وتؤكد أن الحمل المبكر يعتبر مشكلة تعاني منها الكثير من الصغيرات في اليمن. وهو كثيرا ما يتسبب في النزف الدموي الحاد. ويمكن أن يتسبب في ارتفاع ضغط الجنين أو ما يسمى بالتسمم الحملي وما يصاحبه من أعرض خطيرة مثل ارتفاع ضغط الدم وظهور البروتين في البول، واختلال وظائف أعضاء الجسم والجهاز العصبي. كما يمكن أن يؤدي إلى انفجار الرحم، أو يؤدي إلى الحمل العنقودي الذي يمكن أن يتحول إلى سرطان. وتعزي الدكتورة أمل معاناة الكثير من اليمنيات من آلام الظهر المزمنة إلى الحمل المبكر الذي يسبب ضغطا على العمود الفقري قبل اكتمال نموه فيسبب آلام ظهر مبرحة تستمر طول العمر.
وبسبب الزواج والحمل المبكرين تحتل اليمن ذيل القائمة في معدلات الدول الأكثر عرضة لظاهرة وفيات الأمهات، والتي تقدر بخمسة آلاف حالة وفاة في العام الواحد.

في تقرير حديث لمنظمة الطفولة والأمومة اليونيسيف :

(8) نساء يتوفين كل يوم نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة السيئة

اليونيسيف تعمل على خفض معدل وفيات الأمهات والمواليد في اليمن

صنعاء / سبأ :
أظهر تقرير صادر حديثاً عن منظمة الطفولة والأمومة اليونيسيف أن نصف مليون امرأة يمتن سنويا في العالم وفي اليمن 8 نساء يتوفين كل يوم نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة السيئة .
وتناول التقرير الذي استعرضه مسؤول الإعلام بمنظمة اليونيسيف في صنعاء نسيم الرحمن خلال مؤتمر صحفي الجوانب المتعلقة بصحة الأمهات والمواليد والتداخلات والإجراءات التي يجب توسيع مداها من أجل إنقاذ حياتهم من خلال توفير التغذية المليبة لاحتياجاتهم والعناية بالنظافة العامة والشخصية وتقديم الرعاية أثناء الحمل إلى جانب إشراف كوادر صحية ماهرة على الولادة .
وتطرق التقرير إلى الرعاية الخاصة بحالات الولادة الطارئة وتنفيذ زيارات لكل من المواليد الجدد والأمهات بعد الولادة وتعزيز الارتباط بين الأسرة والمجتمعات المحلية وبين الأنظمة الصحية .
وأشار نسيم الرحمن في المؤتمر الذي حضره عدد من الإعلاميين والصحفيين من مختلف الوسائل المحلية والعربية إلى أن التقرير السنوي الصادر عن المنظمة يمثل مرجعا أساسيا عن حقائق الأطفال في العالم عموما واليمن خصوصا في إطار الرعاية التي تقوم بها المنظمة للأطفال.

ولفت إلى المسببات الخطيرة التي يترتب عليها ارتفاع نسبة الوفيات للأمهات ومنها الزواج والحمل المبكران ومعدلات الخصوبة العالية والإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز والعنف الجنسي .. منوها إلى أن تعليم الفتاة يمثل إحدى السبل المثلى للحد من الفقر، والإسهام في إيجاد بيئة صحية جيدة للأمهات والمواليد الجدد.
وقال " في دول العالم النامي تتعرض المرأة لخطر حدوث حالة وفاة واحدة من الأمهات من كل 76 حالة وذلك مقارنة باحتمالية واحدة فقط في كل 8 آلاف حالة بالنسبة إلى النساء في الدول الصناعية «.. مؤكدا أن التقديرات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في عام 2004م تبين أن حوالي 3,7 مليون طفل من المواليد الجدد توفوا خلال أول 28 يوما من الحياة .
كما أكد أن منظمة اليونيسيف تعمل جاهدة لخفض معدل الوفيات للأمهات والمواليد في اليمن، والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتنفيذ مشروع برنامج الرعاية المنزلية لصحة الأم والطفل .
ولفت إلى بدء المنظمة الدولية بتنفيذ مشروع تقديم الخدمات الصحية النظيفة في إحدى عشرة مديرية في خمس محافظات يمنية " تعز ولحج وإب والضالع والحديدة " وسيستمر حتى 2011م.. مشيراً إلى أن هذا المشروع يهدف إلى تدريب 220 قابلة لتقديم الخدمات الصحية النظيفة والسليمة للحد من انخفاض معدل الوفيات للأم والوليد» .
منوها إلى أن هناك توجهات للمنظمة لدعم برامج الحكومة في مجال صحة الأم والمواليد في مختلف المحافظات وتقديم الرعاية المستمرة للنساء.

لماذا تعاني الحوامل من حموضة المعدة؟!

من أكثر الأمور المزعجة التي تشتكي منها بعض السيدات الحوامل عامة حموضة المعدة. وقد يصل الأمر ببعضهن إلى الذهاب لأكثر من طبيب أو مستشفى وتناول العديد من الأدوية والمستحضرات لإنهاء هذه المعاناة. وبالرغم من أنه لا يفضل تناول العقاقير أو الحبوب للسيدات الحوامل، لكن مع صعوبة حرقان المعدة التي تشعر به السيدة الحامل تلجأ إلى تناول الحبوب للقضاء على الحرقان.
يحدث غالبا حرقان في معدة الحامل نتيجة لزيادة إفراز الهرمونات في الجسم، والتي تعمل على جعل الأربطة أكثر ليونة وتجعل العضلة العاصرة للمريء مرتخية في أوقات غير ملائمة، فهذا يسمح للطعام وحمض المعدة للارتداد لأعلى في المريء والحنجرة.
كما أن المرأة الحامل تتعرض لحرقان في الفم نتيجة للتغيرات التي تحدث في الجسم ونمو جنينها والضغط الدائم على المعدة، وهذا بدوره يجبر محتويات المعدة على الارتجاع من خلال العضلة العاصرة ومنها إلى المريء.
كيف تستطيع المرأة الحامل تجنب حرقان المعدة؟
توجد بعض النصائح الهامة لتستطيع المرأة الحامل أن تخفف آلام حرقان المعدة وهي:
- تجنب المشروبات التي يوجد بها كافيين مثل "القهوة - الشاى - الكولا" لأنها تعمل على ارتخاء العضلة العاصرة للمريء وتساعد على ارتجاع الحمض في المريء.
- لا تتناول المرأة الحامل الوجبات الكبيرة، لكن وجبات صغيرة عديدة على مدار اليوم.
- عدم السرعة في تناول الوجبات ولكن المضغ الجيد وأخذ وقت أطول.
- عدم الذهاب للنوم إلا بعد مرور ثلاث ساعات من تناول آخر وجبة.
- الانحناء عن طريق الركبتين وليس عند منطقة الخصر لأنها تزيد من الضغط على المعدة.
- ارتداء الملابس الفضفاضة الواسعة حول الوسط والمعدة.
- الحرص على زيادة الوزن بأن تكون في المعدلات المسموح بها للمرأة الحامل، لأن السمنة وزيادة الوزن تمثل ضغطاً على المعدة وتجبر محتوياتها للارتجاع.

أخي المواطن
أختي المواطنة

تحصين النساء والفتيات بالجرعات الخمس ضد الكزاز الوليدي فيه مناعة للأمهات وسلامة للمواليد

حملة التحصين للتخلص من مرض الكزاز الوليدي، في الفترة من(24-29يناير2009م)، بمحافظات (صنعاء- تعز- حضرموت- أبين- المحويت- حجة- مأرب- ذمار- البيضاء - عمران- شبوة- ريمة- صعدة- المهرة)